الإنتصار للكفاءات دليل الوطنية

تغنت الأجيال ولما تزل ببناة العراق من الكفاءات الذين واصلوا الليل بالنهار ووظفوا كل خبراتهم بما تعلموا وطوروا من اجل البناء والتشييد حتى ملئت اخبارهم الدنيا وشغلت الناس، وراح كسبهم وإغراؤهم لضمهم لمنظومات الدول العلمية هدفا تتسابق في ميدانه الدول المتطورة. وغادر عدد لا يستهان به من العلماء البلاد لا من اجل المال والجاه والمغريات ولكن بقصد الكسب المعنوي والمختبر والمبنى الذي يطور فيه ما تعلم وما يمكن ان يبدع فيه، فرسمت اسماء الكبار من العمالقة في ذاكرة العلم بعد ان تفتقت اذهانهم علما واداء وتميزا. وكان العالم العراقي والكفاءة المحطة الاولى لاستهداف الارهاب بعد انهيار سنة 2003 الامر الذي اضطر عددا غفيرا منهم لهجرة البلد والبحث عن الأمان من الحاضنات، حيث السكون والأمن والتطور والتطوير فضلا عن الحياة الكريمة، فنقلت خبرات أعوام طويلة وخبرات رائعة من العراق الى البلاد التي راحت تتسابق لضمهم لمنظومتها العلمية وخزينها من الكفاءات، فارتفع احتياط بلاد وانخفض احتياط العراق. وبعد ان من الله على العراق واهله بنعمة الامن النسبي واندحرت التنظيمات الإرهابية التي استهدفت الجميع دون استثناء ظننا كما المهتمين بشأن العلم والعلماء ان العالم والخبير والكفاءة وحامل الشهادة العليا والمتفوق سيكون الهدف الأقرب لمتخذ القرار وقمة هرم السلطة. فشرعنا بتوفير المظلة التشريعية بإصدار قانوني تشغيل حملة الشهادات العليا رقم 59 لسنة 2017 وقانون تشغيل الخريجين الأوائل على الأقسام 67 لسنة 2017 ولو قدر لهذين القانونين التطبيق لقطعنا الجهد الأكبر على طريق العودة بالعراق الى صفوف الدولة السائرة بطريق التطور والبناء. واللافت للانتباه ان متخذ القرار التنفيذي والمسؤول عن تطبيق القانون في حينه ظل يماطل ويختلق الحجج ويضع العراقيل من اجل وقف تنفيذ القانونين، والمؤسف انه حامل لشهادة عليا ظانا ان إصدار تعليمات تنفيذ القانونين سيكون امتيازا او دعاية لمن سعى وعمل وواصل من اجل تشريعهما، فأقصى بفكره القاصر فئة لو قدر لها ان تأخذ مجالها بالعمل والتفوق لقدمت الكثير لهذا البلد الجريح. لكن الوقوف عند اخطاء الماضي والاكتفاء باللوم وتشخيص الأخطاء لن ينصف من ظلم بأخطاء الزائل ولكن علينا استنهاض عزيمة القائم من اجل أعادة المسلوب من الحقوق لاسيما وان عراق اليوم بقيادته الجديدة يسعى جاهدا لتصويب ما انحرف وتصحيح ما وقع من خطأ بقصد او بدونه. فحق المتفوق وحامل الشهادة العليا الإنصاف والانتصار لمظلوميته ويقينا ان حق الحصول على عمل يتلاءم وتحصيله العلمي ليس امتيازا ولكن مستلزم فهو لم ينقطع للعلم ويتفرغ للدرس ويعتزل الراحة ويواصل الساعات ويتأقلم مع البدائيات من وسائل الإنارة ويتحمل مشقة الساعات الطوال من انقطاعات الكهرباء الا من اجل التفوق ونيل الشهادة الاعلى بقصد فرصة العمل الفضلى والحياة الاكرم لا بغاية وصفه بالتفوق حسب او برغبة تعليق اطار الشهادة على أحد جدران المنزل. وبالقطع ان احتضان العالم وانصاف المتفوق وتلاقف حامل الشهادة العليا من سمات البلاد المتطورة او السائرة في هذا الطريق. اما ان نخرج الكفاءات ونكدس المتفوقين ونظلم الموهوبين فهذا ظلم البلد بذاته وقتل لكفاءاته وتشكيك بوطنية من ظلم وأقصى ولم ينتصر. لكن على من ظلم او لم ينتصر للعلماء والموهوبين ان يعلم جيدا ان تاريخ العراق العلمي والمهني يسجل لكل موقفه، وإذا اعتقد البعض ان تضليله مضى دون حساب او تدليسه لن يفتضح فهو على ضلال، فسجل التشريع يحتفظ باسم من اقترح وسعى وسرع وشرع ، كما يحتفظ سجل التنفيذ باسم وحقبة من أخر وماطل وعرقل صدور التعليمات ، كي تبقى ظلامة الكفاءات قائمة ومعاناتهم مستمرة. ويقينا ان اعين العالم المتطلع لضم المزيد من كفاءات العراق الى خزينه العلمي والمهني راح مسرورا بحادثة دهس الكفاءات من قبل المخمور ومغتبط لاستمرار اعتصام حملة الشهادات العليا دون مجيب او منتصر. سارعوا لإنصاف العلماء والمتفوقين قبل ان يسارع العالم للانتصار لهم وضمهم لخزينه. فلا بلد متطور دون عالم قادر على الابتكار والتطوير ولا وطنية دون الانتصار للمواطن. وليكن يوم الاحتفاء بالمتفوقين الأوائل بالدراسة الثانوية خط الشروع للانتصار لكل متفوق وليقترن القول بالعمل فليس الاحتفاء بالتفوق تقديم المال او الهدايا ، لكن الاحتفاء به الانتصار لبناة الوطن من الكفاءات أينما وجدوا واينما حلوا فالعقل العراقي ولود وان حرص البعض على سكونه، وانتصاره قادم لا محال وان وضع الدخلاء العقبات في طريقه ، وأقصى الخبراء اليوم ليس الاول بتاريخ العراق ولن يكون الأخير لكن الأهم الانتصار لهم وتضميد الجراحات التي أثخنتهم فالكفاءات العلمية لا تبحث عن الترف وان استحقت لكنها تبحث عن من ينصف وبالقطع ان الوطنيين كثيرون ودليل وطنيتهم الانتصار للتفوق.

□ استاذ دكتور

علي الشكري

بغداد

تأسيس صناديق إستثمارية أولى خطوات نهوض العراق

مر العراق خلال الخمسين سنة الماضية بتقلبات اقتصادية كبيرة ومهمة كان بالإمكان استثمارها بصورة ايجابية لو توفرت وسائل وادوات النهوض في تلك المرحلة.

اكتشاف النفط في وقت مبكر وبكميات كبيرة وتزايد الطلب العالمي عليه وارتفاع اسعاره وقرار التأميم كانت فرص عظيمة لم يتم استثمارها بالشكل الصحيح من قبل الدولة العراقية، الامر الذي انعكس سلبا على الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

لعل من اهم اسباب ضياع تلك الفرص هو عدم بناء مؤسسات رصينة لتنمية الاستثمارات بالشكل السليم ،الامر الذي ادى الى ان اصبح اقتصاد العراق بصورته المشوهة الحالية.

السؤال المهم في هذا المقام، هل يمكن تدارك الامر. برأيي، نعم بالإمكان تدارك الامر ولكن نحتاج الى دقة في تشخيص الخلل وشجاعة في طرح الحل ، مع ملاحظة اننا مطالبون بأخذ العبر من تجارب الاخرين واعادة صياغتها وفق ظروف العراق.

في مقال سابق، شخصنا وبما لا يدع مجالاً للشك، ان عمق مشاكل العراق هي ذات بعد اقتصادي، واكدنا ان الحلول السياسية المجردة لوحدها لن تنتشل العراق من كبوته، وعليه وطبقا لهذا التشخيص ، يجب ان نبدأ بالحلول ذوات البعد الاقتصادي.

بعد دراسة واسعة لاوضاع الدول القريبة من العراق والتي كانت لها تجارب اقتصادية ناجحة ، وجدنا ان افضل خطوة نحو تغليب الحلول الاقتصادية يجب ان تبدأ بتأسيس صندوق سيادي وطني ومركزي يتبعه تأسيس عدد من الصناديق الاستثمارية التنموية التخصصية.

بدون وجود صندوق سيادي يتولى مهمة تجميع الفوائض النقدية وتوجيهها نحو قطاعات التنمية المستدامة ، ستكون كل الاجراءات الاخرى بمثابة زيادة بالعبث وتشتيت الطاقات.

الاجراء الاول : يبدأ بتشكيل لجنة عليا مهمتها دراسة فضلى التجارب العالمية في هذا المجال وما هي افضل التشريعات التي نظمت تلك التجارب.

بعدها يتم تشريع قانون اتحادي يستحدث صندوقاً وطنياً سيادياً ثم يتبعه تأسيس عدد من الصناديق الاستثمارية التنموية مع خطة تنموية واضحة تشمل الاهداف والقطاعات المراد النهوض بها.

عند مراجعة تجارب الدول التي اسست صناديق استثمارية لم يكن حالها افضل من حال العراق لحظة تأسيس تلك الصناديق، ولكن سنجد ان الفارق اصبح كبيرا بين واقع العراق الان وبين واقع تلك الدول.

حسين الفلوجي

بغداد

مواطنون ينتقدون التشريع ويطالبون إعادة النظر ببعض الفقرات

خبير لـ (الزمان): القانون متخلّف عن الواقع المروري لفرضه غرامات وعقوبات مشدّدة

بغداد - الزمان

رأى الخبير القانوني طارق حرب ان قانون المرور الجديد متخلف عن الواقع المروري في العالم لفرضه عقوبات وغرامات مشددة داعيا الى تخفيف العقوبات الواردة في القانون والاستفادة من التجارب الاوربية بشأن تنظيم مسائل المرور.

وقال حرب لـ (الزمان) امس ان (هذا القانون متخلف عن الواقع العالمي وما وصلت اليه الدول الاوربية في تنظيم مسائل المرور لتضمنه عقوبات وغرامات مشددة وكان الاجدر تخفيفها لان ما جاء في قانون العقوبات في حال قتل شخص بمسدس اهمالاً عقوبتها الحبس مدة خمس سنوات فاقل طبقاً لأحكام الماده لسنة 111من القانون رقم 411 أما قتل شخص ,النافذ حالياً 1969 اهمالاً بسياره فعقوبته السجن لا يقل عن سبع سنوات وغرامه لا تقل عن خمسة ملايين دينار فكيف يصح ذلك) واضاف (القتل اهمالاً بمسدس فهي جنحه عقوبتها أخف بكثير من القتل اهمالاً بسيارة لأن عقوبتها سبع سنوات فأكثر ولا تقل عن هذه المدة وهي جناية وليس جنحة ومن ذلك نلاحظ دور الذين كتبوا الفقرة ثالثاً من الماده 36في قانون المرور الجديد الذي يعد الدهس اهمالاً بحادثة سير بسيارة أشد عقاباً وأعظم جريمة من القتل اهمالا بمسدس) وراى حرب (لا نعلم كيف كتب القانون بالطريقة هذه وعد ان القتل بسيارة أشد من القتل بمسدس اذا كان كلاهما حدث اهمالاً).

فقرات عقابية

وتابع ان (العقوبة لا تمثل سلاحا للقضاء على المخالفات وان يكون للقانون نظرة وسطية وتخفيف من العقوبات والغرامات الواردة في القانون). وانتقد مواطنون القانون وما تضمنه من فقرات عقابية بحق المخالفين غير المتعمدين سواء في حوادث الدهس او عدم الامتثال للاشارة المرورية ,مطالبين البرلمان بأعادة النظر بتلك الفقرات التي تخالف المعايير الدولية وانظمة المرور الموجودة في العالم. وقال المواطنون لـ (الزمان) امس ان (القضاء على المخالفات لا يكن بهذه الاسلوب العقابي وفرض غرمات كبيرة وانما يكون عبر الارشاد وتوعية المواطنين عبر برامج تعزز الثقافة المرورية لدى المواطن).

مخالفة معايير

واكدوا ان (هذا القانون يعد انتقام من سائقي العجلات ويخالف المعايير الدولية الخاصة بالانظمة المرورية ولاسيما انه لا يراع مبدأ حقوق الانسان ويظهر في نواياه فرض العقوبات الصارمة المخالفة لحقوق الانسان) ,مطالبين البرلمان (بتعديل القانون والتخفيف من العقوبات الواردة فيه كونه قانون ينظم المسائل المرورية والجوانب الفنية لا يفرض عقوبات شديدة ويحمل المواطن اعباء او اخطاء قد لا يكون هو السبب في ارتكابها وانما قصورا من رجل المرور) ,متسائلين (لماذا تفرض على المواطنين قوانين صارمة لا تراعي حقوق الانسان او الظروف المعاشية الصعبة وانما فقط لجباية الاموال ومعاقبة الاخرين على اخطاء غير متعمدة ام ان الديمقراطية التي يتحدثون عنها تختلف تماما وان مجتمعنا لا يمكن توعيته لا بالارشاد ولا بالبرامج التعليمية وانما بأساليب عقابية وغرامات لا تتناسب مع حجم المخالفات). وتضمن القانون الجديد فقرات عدة والذي سيبدأ تطبيقه خلال الشهر المقبل . وجاء في القانون (يعاقب بغرامة مالية قدرها 200الف دينار كل من أرتكب الأفعال التالية منها عدم الأمتثال لأشارة رجل المرور أو الأشارة الضوئية وقيادة المركبة بأهمال وبسرعة تزيد عن المقرر او السير عكس الأتجاه اضافة الى وضع الستائر أو الزجاج المضلل وقيادة المركبة بدون لوحات تسجيل), كما حدد القانون (غرامة مالية قدرها مئة الف دينار في حال عدم تغطية الحمولة لمركبات الحمل كافة وتجاوز الأرتفاع المقرر للحمولة وعدم التوقف عند الخروج من الطريق الفرعي الى الطريق الرئيس) وتضمن القانون (غرامة مالية قدرها 50الف دينار في حال قيادة مركبة بأجازة سوق غير مخصصة بنوع المركبة او أستعمال الضوء العالي الزنون والبروجكترات الأضافية او عدم ربط السائق والراكب الذي بجانبه لحزام الأمان او رمي النفايات والأوراق والسكائر في الشارع فضلا عن عدم تجديد أجازة السوق او الوقوف في محل ممنوع وكذلك أستعمال جهاز الهورن الهوائي اضافة الى مخالفة العلامات الشاخصة والأرضية) ,ولفت الى انه (يعاقب بالحبس مدة لاتقل عن شهر ولاتزيد عن سنتين او بغرامة لاتزيد عن مليون دينار او بكلا العقوبتين كل من أحدث أذى أو عاهة مستديمة بسبب قيادتة المركبة دون مراعاة القوانين والأنظمة كما يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولاتزيد عن ثلاث سنوات او بغرامة لا تزيد عن مليون دينار او بكلا العقوبتين كل من قاد مركبته تحت تأثير المسكر أو المخدر ويعاقب بالحبس مدة لاتزيد عن ثلاث سنوات كل من أعتدى على رجل المرور).

غرامات: ضابط مرور في أحد تقاطعات بغداد يحرر غرامة

طرح مصنع للمبيدات في الأنبار إلى الإستثمار

الحلبوسي يبحث التحديات التي تواجهها الصناعة

بغداد -الزمان

بحث رئيس مجلس النواب محمد الحلبوسي مع وزير الصناعة والمعادن صالح عبد الله الجبوري ملفات قطاع الصناعة وسبل تطوير الشركات. وذكر بيان امس أن (الجبوري التقى خلال وجوده في محافظة الانبار برئيس مجلس النواب محمد الحلبوسي)، مبيناً أن (اللقاء بحث العديد من الملفات التي تخص قطاع الصناعة في العراق بحضور المستشار العلمي للوزارة عمار عبدالله حمد والنائب فيصل العيساوي ومدير عام الدائرة الفنية في الوزارة ناصر إدريس المدني وعدد من المسؤولين). واستعرض الوزير (أبرز التحديات التي تواجه القطاع الصناعي المحلي والخطط والآليات اللازمة لمواجهتها وتجاوزها)، مشيراً إلى (أهم التطورات والمستجدات والنجاحات التي حققتها الوزارة في تنفيذ برنامجها الحكومي ضمن التوقيتات الزمنية المحددة). وثمن الجبوري، (الدعم الحكومي للصناعة الوطنية في إصدار القرارات والتشريعات التي تدعم وتوفر الحماية المطلوبة للمنتجات المحلية)، داعيا إلى (مزيد من الدعم من السلطة التشريعية من أجل المضي بالخطط والرؤى التي وضعتها وزارة الصناعة للارتقاء بالصناعة العراقية على المستوى المحلي والعربي). وأعلنت شركة الفرات العامة للصناعات الكيمياوية والمبيدات احدى شركات الوزارة عن فرصتها الاستثمارية لتأهيل وتشغيل وتطوير مصنع الطارق للمبيدات التابع لها والواقع في قضاء الكرمة بمحافظة الانبار. وذكر بيان امس ان (المصنع يعمل بطاقة إنتاجية 2575طناً في السنة وان طرحه للإستثمار وفقا لإحكام المادة /15ثالثا من قانون الشركات العامة رقم 22لسنة 1997المعدل بصيغة عقد مشاركة). ودعا مدير عام الشركة علي قاسم الشمري (الشركات العراقية والعربية والأجنبية الرصينة المصنعة أو المنتجة او الشركات والمؤسسات المالية او التجارية او المستثمرين او اصحاب رؤوس الاموال الذين يرفقون وثائق مصدقة اصوليا تخويل او وكالة او مشاركة لتعاقدهم او تعاونهم مع شركات مصنعة متخصصة ساندة في المجال المعلن عنه للاشتراك في هذه الفرصة الاستثمارية). وأشار الى ان (الشركة اتجهت نحو اعلان مصنع الطارق للمبيدات كفرصة استثمارية من اجل تأمين رأس المال الكبير الذي تحتاجه هذه الصناعة لاستيراد المواد الاولية وتغطية انتاج كافة انواع المبيدات الى جانب تطوير الخطوط الانتاجية بتكنولوجيا جديدة).

حماية المنتج

وحمل الخبير الاقتصادي عبد الرحمن المشهداني، الحكومة مسؤولية ضعف دعم المنتج المحلي. وقال المشهداني في تصريح صحفي امس ان (الاجراء الحكومي لحماية المنتج المحلي ضعيف جدا في القطاعين الحكومي والخاص، وحتى القوانين الأخيرة التي فعلت مثل قانون التعرفة الكمركية وحماية المنتج المحلي لا توجد الية لها ليكون تأثيرها واضح على السوق العراقي). وأضاف ان (القطاع الخاص يعاني من المشاكل أحدها ارتفاع تكاليف الإنتاج، ويفترض ان يحصل على الإعفاءات للمواد الأولية التي تدخل في الصناعة في حين ان هذه المواد عليها تعرفة كمركية، ناهيك عن ارتفاع أجور العمل والمزاحمة في السوق وحرب العملات رغم تطبيق قانون التعرفة الكمركية). وتابع ان (الإجراءات الحكومية معقدة ومعرقلة في هذا الامر فيفترض ان تقدم الدعم للمنتج المحلي والتدخل خاصة بموضوعة السلف من المصارف التي الى هذه اللحظة لا تعطي الا بفوائد عالية وغير ميسرة). وأشار الى انه (يجب تطبيق القوانين الحكومية الخاصة بحماية المنتج المحلي ومنع السلع المناظرة"، منوها الى أن" دول الجوار وربما مابعد دول الجوار وكل الدول التي لديها حصة اقتصادية في العراق تسعى الى تدمير المنتج المحلي حفاظا على سلعها).

لقاء: الحلبوسي خلال لقائه وزير الصناعة

توقيع إتفاق تاريخي في السودان يمهدّ للإنتقال إلى حكم مدني

□ الخرطوم) ,أ ف ب) – وقع المجلس العسكري وحركة الاحتجاج في السودان السبت اتفاقا من شأنه أن يمهد لبدء مرحلة انتقالية تؤدي الى حكم مدني في البلاد التي يأمل أهلها بمزيد من الحريات وحياة أفضل.

وإذا كان الطريق نحو الديموقراطية قد يحتاج وقتاً طويلاً، فإن توقيع الاتفاق الذي جرى التوصل إليه بفضل وساطة إثيوبية وإفريقية، أفضى إلى احتفالات في الخرطوم التي تجمّع فيها سكانها وآخرون أتوا من باقي نواحي البلاد. وقالت صبا محمد (37عاما) وهي تلوح بعلم سوداني صغير لوكالة فرانس برس "هذا هو الاحتفال الأكبر الذي رأيته في بلادي. لدينا سودان جديد". ووقع "الوثيقة الدستورية" كل من نائب رئيس المجلس العسكري محمد حمدان دقلو المعروف باسم حميدتي وممثل تحالف "إعلان قوى الحرية والتغيير" أحمد الربيع في قاعة فخمة تطل على نهر النيل في الخرطوم. وفور انتهاء التوقيع، حمل رئيس المجلس العسكري عبد الفتاح البرهان الوثيقة التي وضعت في غلاف سميك باللون الأخضر عاليا ولوح بها وسط تصفيق الحاضرين، وبينهم رؤساء دول وحكومات إفريقية وممثلون عن الاتحاد الإفريقي والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة. كما حضر وزراء ومسؤولون من دول خليجية وعربية. وجلس حميدتي والربيع على المنصة الرئيسية وبجوارهما رئيس وزراء إثيوبيا أبي أحمد ورئيس وزراء مصر مصطفى مدبولي. ووصف ممثل الاتحاد الإفريقي موسى فكي محمد في كلمة ألقاها خلال الاحتفال، التوقيع ب"الإنجاز التاريخي العظيم". ثم ألقى الزعيم المعارض الصادق المهدي كلمة اعتبر فيها أن هذا اليوم هو "يوم عبور الى الحكم المدني الذي سيحقق السلام والتحول الديموقراطي عبر انتخابات حرة احتكاما للشعب السوداني". وأكد ضرورة فتح الباب أمام "كل القوى التي لم تلوث مواقفها بالاستبداد"، والى عدم إقصاء أحد. ينهي الاتّفاق الذي تم التوصل إليه في الرابع من آب نحو ثمانية أشهر من الاضطرابات بدأت بتظاهرات حاشدة ضدّ الرئيس عمر البشير. وأطاح الجيش بالبشير تحت ضغط الشارع في نيسان، بعد عاما من حكم السودان بقبضة من 30 حديد. وتم التوصل الى الاتفاق بين المجلس العسكري الذي تولى الحكم بعد الإطاحة بالبشير، والمحتجين بعد عملية قمع دامية لاعتصام كان يطالب بتسليم الحكم الى المدنيين. وعلقت لافتات داخل القاعة التي تم فيها التوقيع اليوم، كتب عليها "فرح السودان". ودعا القيادي في "قوى إعلان الحرية والتغيير" محمد ناجي الأصم في كلمة طويلة، أعضاء المجلس العسكري الى أن "نطوي معا صفحات مزمنة من الدكتاتورية البغيضة" في عهد الرئيس المخلوع عمر البشير، و"نؤسس معا ديموقراطية مستدامة" في السودان. وعن البشير قال إنه "لم يترك ذنبا إلا واقترفه"، مشددا على أن "المساءلة والمحاسبة القضائية من أهم واجبات الحكومة" الانتقالية المزمع تشكيلها. كما أكد تمسك قوى الحرية والتغيير ب"إجراء تحقيق شفاف وموضوعي في مجزرة القيادة العامة وكافة الانتهاكات التي صاحبت الثورة" منذ كانون الأول.

أشكال التمييز

من جهة أخرى، طالب الأصم بالعمل على "وضع كافة أشكال التمييز ضد المرأة خلف ظهورنا"، مشيرا الى أن النظام السابق "اضطهد المرأة". ودعا الى تخصيص " 40في المئة كحد أدنى من مقاعد المجلس التشريعي الانتقالي" للنساء. ووصف البرهان اليوم بأنه "يوم نصر أمتنا التاريخي". وقال متوجها الى السودانيين "قواتكم المسلحة ستبذل الغالي والنفيس من أجل حماية الشعب السوداني وتحقيق الانتقال الى الحكم الديموقراطي". ورغم انّ الطريق إلى الديموقراطية لا تزال حافلة بالكثير من العقبات، فقد خيمت الأجواء الاحتفالية على البلاد منذ الصباح. وقالت سعيدة خليفة بينما كانت تنزل من قطار أقلها إلى الخرطوم مع الآلاف من عطبرة، المدينة التي انطلقت منها الاحتجاجات ضد البشير، "نأمل في ان يتمكن السودان من المضي قدما، نريد أن نفخر ببلادنا ويتم امس الأحد الإعلان عن تشكيلة مجلس الحكم الانتقالي الجديد الذي سيكون بغالبيته من المدنيين. وأعلن قادة الحركة الاحتجاجية الخميس أنّهم اتّفقوا على تعيين المسؤول السابق في الأمم المتحدة عبد الله حمدوك، وهو خبير اقتصادي مخضرم، رئيساً للوزراء. ومن المتوقّع أن يركّز حمدوك جهوده على إصلاح الاقتصاد الذي يعاني من أزمة منذ انفصل الجنوب الغني بالنفط العام 2011عن الشمال. وشكّل الوضع المعيشي شرارة الاحتجاجات ضد حكم البشير. لكنّ العديد من السودانيين يشكّكون في قدرة المؤسسات الانتقالية على كبح جماح القوى العسكرية خلال فترة السنوات الثلاث التي ستسبق الانتخابات. وسيحكم البلد الذي يبلغ عدد سكانه 40مليون نسمة مجلس سيادة من 11عضواً. وينص الاتفاق على أنّ يعين العسكر وزيري الداخلية والدفاع، وسيرأسه بداية عسكري لمدة شهراً. ولدى خروج دقلو من قاعة 21 التوقيع، استقبله حشد معاد، فيما تولى عناصر من القوات شبه العسكرية التي يقودها، قوات الدعم السريع المتهمة بالمسؤولية عن تفريق اعتصام الخرطوم، إدخاله سريعاً إلى سيارته وسط هتاف المحتشدين: "الدم بالدم". ومن المتوقع أن تكون أولى تداعيات التوقيع رجوع الاتحاد الإفريقي عن تعليقه لعضوية السودان في قرار اتخذه في حزيران. ويشكّك البعض في معسكر الاحتجاج في قدرة الاتفاق على الحدّ من سلطات الجيش وضمان العدالة. وغابت عن حفل السبت المجموعات المتمرّدة في المناطق المهمّشة مثل دارفور والنيل الأزرق وكردفان.

وكانت "الجبهة الثورية السودانية" التي توحّدت هذه الحركات تحت رايتها دعمت الحركة الاحتجاجية، لكنّها رفضت الإعلان الدستوري وطالبت بتمثيل في الحكومة وبمزيد من الضمانات في محادثات السلام.

توقيع: إحتفالات شعبية في السودان بتوقيع إتفاق تاريخي

مؤسسة الزمان العراقية الدولية للصحافة والنشر
اسسها سعد البزاز في 10 – 4 – 1997
تصدر عنها
○ الزمان (يومية سياسية) ○ الزمان الرياضي (يومية رياضية)
○ الزمان الجديد (شهرية عامة) ○ الف باء (مجلد ثقافي)
(الزمان) تصدر بطبعات دولية وتوزع في انحاء العالم
الطبعة العربية
توزع في الجمهورية العربية السورية والمملكة الاردنية الهاشمية صباح كل يوم
شركة التوزيع في سوريا مؤسسة الوحدة للتوزيع – دمشق
شركة التوزيع في الاردن – عمان
طبعة الخليج
تطبع بمطابع الأيام للصحافة والنشر – البحرين

الطبعة الدولية
تطبع في لندن وتوزع في أوربا وشمال افريقيا
طبعة العراق
بغداد – البتاوين – محلة 101 – زقاق 71 – مبنى 28
الطباعة : شركة الانس للطباعة والنشر - البريد الالكتروني anaas_designer@yahoo.com
هاتف مدير الاعلانات : +964(0)7722298638
مكاتب ومراسلون
باريس – برلين – بروكسل – نيويورك – روما – انقرة
دمشق – القاهرة – تونس – الدار البيضاء – الجزائر – رام الله
– نواكشوط – الخرطوم – طرابلس – بيروت – دبي – عمان

Published in Baghdad - London - Manama
Founder: Saad Al Bazzaz 10 - 4 - 1997
Printed in Baghdad and London
عنوان مكاتب بريطانيا
18 - 20 Dailing Road , Hammersmith, London, W60 JB
Tel: +44(0)20 8563 1000
E-Mail: postmaster@azzaman.com
العنوان الالكتروني
www.azzaman.com

رئيس التحرير
سعد البزاز
Edtior- in chief: Saad Al Bazzaz
رئيس تحرير الطبعة الدولية
فاتح عبد السلام
رئيس تحرير طبعة العراق
أحمد عبد المجيد
الزمان AZZAMAN.COM يومية عربية دولية مستقلة